

Distr.: General
15 June 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 15 حزيران/يونيه 2021 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

طلب مجلس الأمن، في الفقرة 13 من قراره 2536 (2020)، أن أقدم معلومات مستكملة إضافية عن التقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في استيفاء النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في بيان رئيس المجلس المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2019 (S/PRST/2019/3). وتشكل النقاط المرجعية أساسا يستند إليه المجلس في تقييم مدى إسهام حظر توريد الأسلحة وأهميته في دعم الجوانب ذات الصلة بعملية إصلاح قطاع الأمن، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وإدارة الأسلحة والذخائر.

ومنذ رسالتي المؤرخة 29 حزيران/يونيه 2020 (S/2020/622)، واصلت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى[1] والدول المجاورة والمنظمات الإقليمية[2] الدعوة إلى رفع حظر توريد الأسلحة المفروض على الحكومة. وترى هذه الكيانات أن حظر الأسلحة يحول دون تسليح القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، في حين يرجح الكفة لفائدة الجماعات المسلحة التي تعتبر تلك الكيانات أنها أفضل تسليحا من القوات المسلحة الوطنية.

وفي أعقاب الرسالة، زاد مجلس الأمن من تخفيف تدابير حظر توريد الأسلحة المفروض على الحكومة. وقرر المجلس في قراره 2536 (2020) أن عملية الموافقة المتعلقة بحظر الأسلحة لم تعد تنطبق على الإمدادات التي تزود بها الحكومة من القنابل الصاروخية والذخيرة المصممة خصيصا لتلك الأسلحة، أو على تقديم المساعدة المتصلة بها إلى قوات الأمن التابعة للبلد، بما في ذلك مؤسسات إنفاذ القانون المدنية التابعة للدولة. ويُكتفى بتوجيه إخطار مسبق بعمليات النقل تلك إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وتضاف هذه التعديلات إلى التغييرات الخمسة

(1) في 21 كانون الثاني/يناير 2021، كررت وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، خلال جلسة عقدها مجلس الأمن عن طريق الفيديو، دعوة بلدها إلى رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة.

(2) انظر البيان الصادر عن الدورة الثامنة عشرة لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المؤرخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، والبيان الختامي الصادر عن الدورة العشرين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المؤرخ 26 كانون الأول/ديسمبر 2020، والبيان الصادر عن القمة المصغرة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المؤرخ 29 كانون الثاني/يناير 2021، الذي كُلف بموجبه رئيسا الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ببذل المساعي اللازمة لدى مجلس الأمن لرفع الحظر. وفي بيان مؤرخ 20 نيسان/أبريل 2021، أعاد قادة القمة المصغرة تأكيد ولاية رئيسي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر المتمثلة في طلب رفع حظر توريد الأسلحة من المجلس.





الأخرى التي أدخلها المجلس على تدابير حظر توريد الأسلحة في الفترة ما بين 30 حزيران/يونيه 2019 و 30 حزيران/يونيه 2020.

ولا تزال اللجنة تؤدي دورا أساسيا في إدارة أحكام الاستثناء من حظر توريد الأسلحة. فمنذ فرض الحظر في 5 كانون الأول/ديسمبر 2013، قدمت الحكومة ما مجموعه 22 طلب استثناء و 21 إخطارا. وتلقت اللجنة ما مجموعه 73 طلب استثناء و 120 إخطارا من دول أعضاء ومنظمات دولية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي. ووافقت اللجنة حتى الآن على جميع طلبات الاستثناء المقدمة في إطار حظر توريد الأسلحة. وبذلك يصل العدد الإجمالي للأسلحة والذخائر التي وافقت عليها اللجنة أو أُخطرت بها منذ عام 2015 إلى 206 18 قطع سلاح و 629 354 29 طلقة ذخيرة[(3)]. والقوات المسلحة الوطنية هي الجهة الرئيسية المتلقية للأسلحة والذخيرة، تليها قوات الأمن الداخلي (الشرطة والدرك). وأشير إلى أن فريق الخبراء أبرز، في أحدث تقاريره المقدمة إلى اللجنة (S/2021/569)، أن بعض شحنات الأسلحة والذخائر الموجهة إلى الحكومة ربما لم تكن تتوافق مع أحكام حظر توريد الأسلحة، بما في ذلك أحكامه المتعلقة الاستثناءات.

وأُقدِّم في الفرع التالي معلومات مستكملة بشأن التقدم المحرز قياسا إلى النقاط المرجعية الرئيسية الخمس منذ رسالتي المؤرخة 29 حزيران/يونيه 2020. وينبغي تقييم التقدم الذي أحرزته السلطات الوطنية في سياق التطورات في الحالة السياسية والأمنية في البلد، وكذلك في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ويشمل ذلك تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى المؤرخ 6 شباط/فبراير 2019 (انظر S/2019/145، المرفق)، واستفحال التوترات السياسية، وتدهور الحالة الأمنية في فترة الانتخابات الرئاسية والتشريعية، مع تصاعد أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات المسلحة المنتسبة إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، والتي أعقبتها عمليات هجومية شنتها القوات المسلحة الوطنية بمساعدة أفراد أمن نشروا ثنائيا وأفراد أمن آخرين[(4)].

معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية ألف

تتعلق هذه النقطة المرجعية بتنفيذ الحكومة البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن تنفيذا فعالا، في حدود موارد مستدامة مدرجة في الميزانية، وخاصة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لأفراد الجماعات المسلحة السابقين وإدماج أفراد الجماعات المسلحة السابقين الذين تم التحقق منهم في صفوف جميع الأفراد النظاميين[(5)].

وما فتئت الوحدة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الوطني وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ترصدان التدابير التصحيحية - التي أقرتها اللجنة

(3) يمثل ذلك زيادة قدرها 503 3 قطع سلاح و 629 922 11 طلقة ذخيرة إضافية منذ حزيران/يونيه 2020 (انظر S/2020/622).

(4) انظر S/2020/994؛ و S/2021/146 و S/2021/571.

(5) انظر S/2020/622 للاطلاع على بارامترات البرنامج، بما في ذلك عدد المقاتلين السابقين والأطفال المزمع نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادتهم إلى أوطانهم، والميزانية المطلوبة ومصادر التمويل.

الاستراتيجية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية في 20 كانون الأول/ديسمبر 2019 – من أجل الامتثال التام لمعايير الأهلية المحددة للمشاركين في البرنامج، التي تتضمن تحديد نسبة 90 في المائة للمشاركين الذين يدخلون البرنامج بأسلحة حرب ونسبة 10 في المائة لمن يدخلونه بقنابل يدوية وذخيرة. ويجري الامتثال بصفة عامة لهذا الشرط المتعلق بنسب المشاركين في عمليات نزع السلاح والتسريح، باستثناء الحالة المتعلقة بالعملية المخصصة في معسكر كتيبة الدفاع العملياتي عن الإقليم في بانغي.

ومنذ الشروع رسميا في تنفيذ البرنامج الوطني في كانون الأول/ديسمبر 2018، جرى نزع سلاح وتسريح 023 3 مقاتلا في المجموع، من بينهم 199 امرأة، (من أصل عدد متوقع في البداية يشمل 000 5 مقاتل وطني جرى تحديدهم في وثيقة البرنامج الوطني لعام 2017). وحتى 1 حزيران/يونيه 2021، سُجل خلال هذه العملية جمع 307 2 قطع من أسلحة الحرب (بنوعيها الفردي والجماعي)، و 728 1 قنبلة يدوية وذخائر غير منفجرة أخرى، و 802 113 طلقة ذخيرة. ومنذ رسالتي الأخيرة، أسفرت العمليات التي نُفذت في المنطقة الوسطى الشرقية (في نديلي، في الفترة من حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه 2020، وفي بريا وكاغا باندورو وبيراو، في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020) عن نزع سلاح وتسريح 209 1 مقاتلين في المجموع، من بينهم 63 امرأة. وجمعت أيضا حوالي 133 1 قطعة من أسلحة الحرب، و 244 قنبلة يدوية وذخائر غير منفجرة أخرى، و 459 26 طلقة ذخيرة.

وكانت العمليات تمضي قدما في الشرق وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، في ظل تعبئة ضخمة للجهود التي تبذلها الوحدة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الوطني، ولكنها توقفت بسبب اندلاع العنف الانتخابي في نهاية عام 2020. وبعد كانون الأول/ديسمبر 2020، استمرت عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن مع التركيز على الجماعات المسلحة غير المنتسبة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وفي هذا السياق، شهدت بانغي، في الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس 2021، نزع سلاح وتسريح 329 مقاتلا في المجموع، من بينهم 54 امرأة، وجمع 250 قطعة من أسلحة الحرب، و 222 قنبلة يدوية وذخائر غير منفجرة أخرى، و 356 16 طلقة ذخيرة. وفي أيار/مايو 2021، جرى الاضطلاع بعمليات في كاغا – باندورو ومبريس في المنطقة الوسطى، وأسفرت عن نزع سلاح وتسريح 162 مقاتلا، من بينهم امرأتان. وجُمعت أيضا إجمالا 140 قطعة من أسلحة الحرب، و 450 3 طلقة ذخيرة، و 23 صاروخا.

وخضع جميع المقاتلين السابقين المسرَّحين لفرز، وحصلوا على بدل إعادة الاستيعاب لمدة ثلاثة أشهر بدعم من البعثة المتكاملة. بيد أن أنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي قد تأخر بدؤها بسبب عوامل متنوعة، بما في ذلك الجائحة والتحديات التي تواجه في عملية اختيار المقاتلين السابقين للانضمام إلى القوات المسلحة الوطنية أو الوحدات الأمنية المختلطة. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر 2020، بدأ مشروع إعادة إدماج المقاتلين السابقين[6] في نديلي بدعم من المنظمة الدولية للهجرة بوصفها شريكا في التنفيذ. وفي هذا السياق، يوجد 222 مقاتلا سابقا (من أصل 230[7])، من بينهم 7 نساء، مسجلين حاليا في دورات التدريب المهني. ومن المتوقع أن يبدأ في حزيران/يونيه أو تموز/يوليه 2021 برنامج إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين في بيراو وبريا وكاغا باندورو. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت

(6) المشروع يموله البنك الدولي وتنفذه الوحدة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الوطني من خلال شريكيها في التنفيذ، وهما المنظمة الدولية للهجرة ووكالة المساعدة في مجالي التعاون التقني والتنمية.

(7) سُجل ثمانية مقاتلين سابقين ولكنهم لم يحضروا.

المنظمة الدولية للهجرة ووكالة المساعدة في مجالي التعاون التقني والتنمية (وهي منظمة غير حكومية دولية)، تنفيذ عنصر الدعم المجتمعي من المشروع في المناطق التي كانت تجري فيها عمليات إعادة إدماج المقاتلين السابقين أو كان يُعتزم أن تجري فيها تلك العمليات. وأنجزت المنظمة الدولية للهجرة أيضا أنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لفائدة 204 مقاتلين سابقين في منطقة باوا، وأنجزت الوكالةُ المشروعَ في منطقة بوار، وقد دعم أنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لفائدة 476 مقاتلا سابقا في منطقة نانا مامبيري.

وفي رسالتي المؤرخة 29 حزيران/يونيه 2020، ذكرتُ أن البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن يموَّل بالكامل تقريبا بدعم من المانحين الدوليين[8]، ولكن وتيرة البرنامج، وهي أبطأ مما كان متوخى في البداية، كان لها تأثير كبير في الموارد. وأرحب بقرار الولايات المتحدة الأمريكية تمديد فترة منحتها حتى 31 آذار/مارس 2022، وتخصيص مبلغ إضافي قدره 000 500 دولار للبرنامج. وأعرب عن امتناني أيضاً للبنك الدولي على إبداء استعداده لتقديم تمويل إضافي لبرنامج إعادة الإدماج، إذا لزم الأمر. وأشير إلى أن السلطات الوطنية اتخذت أيضا تدابير لمعالجة ثغرة تمويلية محتملة فيما يتعلق بالدعم الذي قدمته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في وقت سابق. وأكرر دعوتي إلى الشركاء الدوليين لجمهورية أفريقيا الوسطى دعم هذا البرنامج الهام.

وتتوقف فعالية البرنامج الوطني على المشاركة الكاملة للجماعات المسلحة، وفقا لالتزاماتها بموجب الاتفاق السياسي ولمعايير الأهلية للبرنامج. بيد أن بعض الجماعات المسلحة حاولت قصر نزع سلاح مقاتليها وتسريحهم على المقاتلين الذين تقرر انضمامهم إلى الوحدات الأمنية المختلطة.

ويمكن أن يشكل إنشاء الوحدات الأمنية المختلطة في مناطق الدفاع الثلاث، إذا كلل بالنجاح، عاملا هاما في استدامة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحافزا رئيسيا للجماعات المسلحة على مواصلة المشاركة في العملية. غير أنه حدثت بعض الانتكاسات فيما يتعلق بالعمليات التي تضطلع بها الوحدات الأمنية المختلطة في المنطقة الغربية، بما في ذلك ورود تقارير عن فرار عدد كبير من العناصر بأسلحتهم، وعن مسائل تتعلق بالتماسك الداخلي، والقيادة والتحكم، وعدم كفاية مقومات الاستمرارية، وسوء السلوك[9]. ولا يزال بدء عمل الوحدة المختلطة في نديلي معلقا بسبب التأخر في بناء موقع التدريب، والعنف الانتخابي، وعدم اكتمال قوائم المستفيدين من أفراد الجماعات المسلحة، مما يحول دون نزع سلاح وتسريح المقاتلين السابقين في نديلي وبيراو وبريا الذين ينتظرون الالتحاق بالوحدة.

وكما ذُكر سابقا، إلى جانب البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وضعت الحكومة أيضا برنامجا للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، تدعمه البعثة المتكاملة في إطار شراكة تشغيلية مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويتواصل تنفيذه في بانغي وبانغاسو وبوسانغوا وبوار وبريا وكاغا - باندورو. وحتى 1 حزيران/يونيه 2021، كان هناك 652 3 مستفيدا، من بينهم 525 1 امرأة، قد شاركوا بالفعل في دورات التدريب المهني والأنشطة المدرة للدخل والمشاريع المجتمعية.

---

(8) الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والبنك الدولي، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(9) انظر S/2020/994 و S/2021/146 و S/2021/571.

وعلاوة على ذلك، جُمعت 63 قطعة إضافية من أسلحة الحرب، و 393 1 قطعة سلاح يدوي الصنع، و 143 طلقة ذخيرة، و 20 قطعة ذخيرة غير منفجرة، منذ تموز/يوليه 2020.

وأُحرز تقدم إضافي فيما يتعلق بإدماج أفراد الجماعات المسلحة السابقين، المتحقّق من خلفيتهم، في القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي منذ بدء المشروع التجريبي لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عام 2018 الذي تمّ في إطاره إدماج 232 مقاتلا سابقا، من بينهم 6 نساء، في القوات المسلحة الوطنية (انظر S/2019/609). وفي 9 أيلول/سبتمبر 2020، أصدر رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى أمرا بإنشاء لجنة فنية معنية بالإدماج لتفعيل الأنشطة المتصلة بالإدماج. وأدى ذلك إلى تحديد 292 مقاتلا سابقا، من بينهم 15 امرأة، لإدماجهم في القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، التحق هؤلاء المقاتلون السابقون بمراكز التدريب العسكري وأكاديميات الشرطة والدرك. غير أن التحقق من انتساب المقاتلين السابقين إلى جماعات مسلحة، فضلا عن أولئك المرشحين الذين اختيروا للانضمام إلى كتيبة المشاة السابعة المشكّلة حديثا، لا يزال يشكل تحديا بسبب الافتقار إلى القائمة الكاملة الخاصة بالجماعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، تقدر البعثة المتكاملة أن أكثر من 400 مقاتل سابق يوجدون في مراكز التدريب، وهو رقم يتجاوز حصة الحكومة البالغة 10 في المائة بالنسبة لأفراد الجماعات المسلحة السابقين المقرر إدماجهم في القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي.

ولم يُسجّل أي تقدم في إنشاء لجنة معنية بمواءمة الرتب لتيسير إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة استيعاب أفراد القوات المسلحة الوطنية السابقين الذين انضموا إلى جماعات مسلحة. ولم يُعتمد بعد المرسوم المنشئ للجنة المشتركة المعنية بمواءمة الرتب، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق السياسي.

وواصلت الجهتان الضامنتان للاتفاق السياسي (الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) وغيرهما من الشركاء الدوليين بذل الجهود من أجل التأكد من أن الجماعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق السياسي لا تزال ملتزمة به. وعقدت اللجنة الاستشارية لمتابعة أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن دورتها الحادية والعشرين في 24 تموز/يوليه 2020، بمشاركة البعثة المتكاملة وشركاء دوليين آخرين. وفي هذا الاجتماع، مثّل الجماعات المسلحة بصفة رئيسية أفرادٌ ذوو رتب صغرى، تربطهم علاقات غير وثيقة بقادة الجماعات المسلحة، ويفتقرون إلى السلطة أو القدرة على المساعدة في إنفاذ نقاط العمل ذات الأولوية.

معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية باء

في وثيقة التخطيط التي أعدتها الحكومة في عام 2019 لإبراز احتياجاتها المتعلقة بتخزين الأسلحة والذخائر وإدارتها، قدّرت الحكومة أنها ستحتاج، بحول عام 2023، إلى 295 مرفقا لتخزين 826 28 فئة من الأسلحة، و 562 492 9 طلقة ذخيرة على الأقل، وإلى 180 1 من الأفراد المدرّبين المتحقق من خلفيتهم ليتولّوا مسؤولية تخزينها وإدارتها.

وأحرزت الحكومة تقدما تدريجيا في زيادة القدرة الكافية للتخزين والإدارة وإصلاح مرافق التخزين. وسلمت البعثة المتكاملة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، مستودع الذخيرة الإقليمي في بوار، الذي بنته للسلطات الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. بيد أن هذا المستودع لا يزال غير مستخدم، لأن وزارة الدفاع لم توافق بعد على الوثيقة التقنية المطلوبة لتشغيله. وتوفر دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام/البعثة المتكاملة مرافق تخزين مؤقتة لأسلحة الوحدات الأمنية المختلطة، ورغم ذلك، ما فتئت الوحدة

في بوار تخزن الأسلحة في معسكر لوكلير (Leclerc) التابع للقوات المسلحة الوطنية، بدلا من تخزينها في مرفق التخزين المؤقت الذي توفره دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام/البعثة المتكاملة.

وفي إطار المساعدة التي قدمتها البعثة المتكاملة إلى الحكومة، خلال الفترة من تموز/يوليه 2020 إلى آذار/مارس 2021، وفرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام/للبعثة المتكاملة التدريب على إدارة الأسلحة والذخائر والتخلص من الذخائر المتفجرة لفائدة 18 فردا من القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي. غير أنه منذ آب/أغسطس 2020، تم تعليق مشروع ذي صلة لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام/البعثة المتكاملة يهدف إلى دعم القوات المسلحة الوطنية في تدمير الأسلحة والذخائر القديمة، بسبب مصادرة السلطات لمتفجرات مستوردة لأغراض التدريب[10]. ووفرت شرطة البعثة المتكاملة أنشطة الرصد والتوجيه والمشورة اليومية لقوات الأمن الداخلي. ومنذ عام 2014، تلقى أكثر من 300 فرد من القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي التدريب على إدارة الأسلحة والذخائر، لكن 8 في المائة فقط من مرافق التخزين جرى تزويدها بأفراد مدربين. ومن المهم الاستعانة بأفراد مدربين لأداء هذه المهام المتخصصة، لأن ذلك سيساعد البلد على تنفيذ المعايير الدولية والممارسات الجيدة المتصلة بإدارة الأسلحة والذخائر. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تحدد السلطات الوطنية بشكل أفضل خطط التدريب والنشر السنوية للقوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي قياسا إلى عدد مرافق التخزين المتاحة لضمان الاستعانة بفعالية بأفراد مدربين.

وفي رسالتَيَّ المؤرختين 26 تموز/يوليه 2019 (S/2019/609) و 29 حزيران/يونيه 2020، أشرتُ إلى أن السلطات الوطنية قررت أن تعتمد إجراءات موحدة على نطاق جميع قوات الدفاع وقوات الأمن الداخلي لمنح الإذن لأفراد مكرسين لإدارة الأسلحة والذخائر، تشمل عملية للتحقق من خلفياتهم. وحتى الآن، لم تضع الحكومة بعد هذه الإجراءات.

وهناك أيضا مجال متاح أمام السلطات للأخذ بممارسات جيدة في إدارة الأسلحة والذخائر، لا سيما في تحديد أدوار ومسؤوليات موظفي الدفاع والأمن في إدارة الأسلحة والذخائر ومراقبتها.

معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية جيم

تتعلق هذه النقطة المرجعية بوضع الحكومة الصيغة النهائية لبروتوكول لتسجيل وإدارة الأسلحة المسلمة إلى قواتها المسلحة الوطنية وقواتها للأمن الداخلي، وإنشاء نظامٍ للاستلام الفردي للأسلحة ونظام لتطبيق تدابير المساءلة الفردية في حالات ضياع الأسلحة أو سرقتها أو تحويل وجهتها.

وطبقت السلطات الوطنية المبادئ التوجيهية التقنية للتحقق من الأسلحة والذخائر التي تدخل البلد، والتي أُخطرت بها اللجنة أو وافقت عليها. وتطبَّق المبادئ التوجيهية التقنية منذ عام 2019، وتبقى هي الوثيقة المرجعية إلى أن يُنشر المرسوم المتعلق بعمليات النقل، على النحو المتوخى في القانون المتعلق بالنظام العام للأسلحة التقليدية والأجزاء المكونة لها وذخائرها في جمهورية أفريقيا الوسطى[11] الذي أصدره رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستان أرشانج تواديرا، في 7 آب/أغسطس 2020. ومنذ رسالتي المؤرخة 29 حزيران/يونيه 2020، لم تقم الحكومة بعد بوضع بروتوكول لتسجيل وإدارة الأسلحة المسلمة إلى قواتها

---

(10) انظر S/2020/622 و S/2021/146، الفقرة 81، و S/2021/571.

(11) *Loi N° 20.021 sur le régime général des armes classiques, leurs pièces, composantes, ainsi que de leurs munitions en République Centrafricaine*.

المسلحة الوطنية وقواتها للأمن الداخلي، أو إنشاء نظامٍ للاستلام الفردي للأسلحة ونظام لتطبيق المساءلة الفردية. وعلاوة على ذلك، لم تيسر الحكومة باستمرار اطّلاع فريق الخبراء والبعثة المتكاملة على الأسلحة والمعدات الفتاكة ذات الصلة المُخطر بها والمستثناة وقت استيرادها وقبل نقلها إلى المستعملين النهائيين.

معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية دال

تتعلق هذه النقطة المرجعية بتفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، وهي المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي العام الماضي، واصلت اللجنة تنفيذ بعض الأنشطة المحددة في خطة العمل الوطنية[12].

وفي هذا الصدد، نفذت اللجنة في أيلول/سبتمبر 2020، في إطار المبادرة الرئيسية للاتحاد الأفريقي المسماة شهر العفو الأفريقي[13]، مشروعا مدته شهر بعنوان "إسكات البنادق"[14]، يهدف إلى زيادة الوعي في أفريقيا الوسطى بالمسائل المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي عام 2021، خُصص للجنة مبلغ 000 000 148 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (377 276 دولارا) من الميزانية الوطنية لكفالة تنفيذ خطة العمل الوطنية[15]. ولا يغطي المبلغ المخصص سوى التكاليف التشغيلية للمكتب ودفع المرتبات، وليس تكاليف الأنشطة التنفيذية المحددة في خطة العمل الوطنية.

وفي رسالتي المؤرخة 29 حزيران/يونيه 2020، شددتُ على أن تطوير القدرة على وسم الأسلحة وتعقبها عنصر رئيسي في خطة العمل الوطنية. ولم تشرع اللجنة بعد في عملية الوسم بما يتماشى مع خطة عملها ذات الأولوية لعام 2021، بدءا بالأسلحة المملوكة للدولة. وقامت الحكومة، من خلال مشروع الاتحاد الأفريقي المتعلق بالعفو، بتجهيز اللجنة بخادوم وبرامجيات لتسجيل الأسلحة إلكترونيا. وأشجع الحكومة على المضي قدما في إعداد الشكل الوطني للوسم أو الخطة الوطنية والمعايير المتعلقة بوسم الأسلحة المملوكة للدولة وتعقبها. وقد سلم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في حزيران/يونيه، آلتين لوسم الأسلحة وعددا من عُدد حفظ السجلات، وسينظم المكتب، في تموز/يوليه، دورة تدريبية تتعلق بوسم الأسلحة لفائدة أفراد القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي في بانغي. وبالإضافة إلى ذلك، تبادل الأمين التنفيذي للجنة الأفكار مع دول المنطقة بشأن الحلول الممكنة من حيث البرامجيات لتحسين تخزين الأسلحة النارية المصادرة وضبط حساباتها وحفظ سجلاتها، وذلك في اجتماع البرنامج العالمي بشأن الأسلحة النارية الذي نظمه المكتب في الفترة من 27 إلى 30 نيسان/أبريل 2021 في داكار.

وفي 8 تموز/يوليه 2020، اتخذت الجمعية الوطنية خطوة هامة في إقرار القانون المتعلق بالنظام العام للأسلحة التقليدية والأجزاء المكونة لها وذخائرها في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيكون هذا القانون،

(12) اعتُمدت خطة العمل الوطنية في الاجتماع العام للجنة الوطنية في تموز/يوليه 2019، وأقرها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى لاحقا.

(13) انظر: https://au.int/en/africa-amnesty-month و www.un.org/press/en/2020/dc3829.doc.htm.

(14) انظر: https://au.int/en/flagships/silencing-guns-2020.

(15) في عام 2020، خُصص للجنة مبلغ 000 000 200 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (134 373 دولارا).

بمجرد تنفيذه، جانبا هاما من الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة في البلد والمنطقة دون الإقليمية.

وسيسهل أيضا تنفيذ اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا)، فضلا عن بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها[16]. وسيكون لدعم المجتمع الدولي دور أساسي في مساعدة السلطات الوطنية على تنفيذ القانون الجديد. وستواصل البعثة المتكاملة، بما في ذلك دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم جمهورية أفريقيا الوسطى في هذا الصدد.

وفي 26 شباط/فبراير 2021، أنشأ رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، بموجب مرسوم، لجنة لتنسيق آليات مراقبة الأسلحة والذخائر وإدارتها في البلد. وهذه اللجنة هيئة استشارية تقنية ستجمع بين الهياكل والمؤسسات الوطنية بدعم من الشركاء الدوليين[17]. وستتولى اللجنةُ الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة رئاسةَ هذه اللجنة.

معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية هاء

أصبح مشروع البروتوكول المتعلق بجمع وتدمير الأسلحة والذخائر الفائضة أو غير المسجلة أو المحتفظ بها بصورة غير مشروعة التي تصادرها السلطات، أو نقلها إلى القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي لجمهورية أفريقيا الوسطى، جاهزا ويجري إعداده لكي تقره لجنة تنسيق آليات مراقبة الأسلحة والذخائر وإدارتها. وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة 29 حزيران/يونيه 2020، توجد ممارسات إدارية، بما في ذلك في سياق الإجراءات القضائية، لإدارة عمليات مصادرة الأسلحة أو جمعها أو تدميرها أو نقلها. وتقتضي الإجراءات الإدارية أن يتم، في حال مصادرة أسلحة من جانب القوات المسلحة الوطنية، تقديم تقرير إلى رئيس أركان القوات المسلحة، ثم تسجيل الأسلحة في مستودع الأسلحة المركزي قبل إعادتها إلى الوحدة التي صادرتها ووضعها تحت مسؤولية خازن الأسلحة.

وعلى الصعيد الإقليمي، عقدت جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون، في تموز/يوليه 2020، دورتهما الثانية للجنة الفرعية المعنية بالدفاع والأمن، واللجنة الفرعية المعنية بالحدود. وركزت المناقشات على النشاط الإجرامي عبر الحدود، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة ومنتجات الحياة البرية.

والتزم البلدان أيضا بتعزيز التعاون الثنائي من خلال زيادة تبادل المعلومات وبناء قدرات أجهزة مراقبة الحدود. وفيما يتعلق بالتعاون مع الكونغو، خططت جمهورية أفريقيا الوسطى لنشر بعثة تقنية مختلطة على طول حدودهما المشتركة لتيسير تعيين الحدود وتعليمها حالما تسمح بذلك الأوضاع المتعلقة بجائحة

(16) جمهورية أفريقيا الوسطى طرف في اتفاقية كينشاسا وبروتوكول نيروبي.

(17) تتمثل الواجبات الرئيسية للجنة في تطبيق أفضل الممارسات لرصد وإدارة الأسلحة والذخائر وما يتصل بها من عتاد آخر وفقا للمعايير الدولية لرصد الأسلحة الصغيرة والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة؛ وتشجيع متعهدي التدريب والوكلاء ذوي الصلة في مجال إدارة الأسلحة والذخائر، والأمن المادي وإدارة المخزونات؛ وتنفيذ إجراءات تشغيلية دائمة في ما يتعلق بجمع الأسلحة والذخائر وحجزها ومصادرتها والتخلص منها؛ والإشراف على عمليات الوسم والتسجيل وإنشاء قواعد بيانات (قطاعية) تتعلق بتدمير الأسلحة والذخائر والمتفجرات القديمة؛ وإعداد تقارير دورية عن إدارة الأسلحة والذخائر وما يتصل بها من عتاد آخر؛ والمساهمة في التقارير القطرية المتعلقة برصد الأسلحة والذخائر وإدارتها في جمهورية أفريقيا الوسطى.

كوفيد-19. وبالإضافة إلى زيادة الحوادث المسلحة على الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في شهر أيار/مايو، أصدرت الحكومتان بيانا مشتركا مؤرخا 1 حزيران/يونيه التزمتا فيه بتعزيز تعاونهما الثنائي وفقا لاستنتاجات أحدث اجتماعات اللجنة المختلطة المشتركة الذي عقد في نجامينا في عام 2019. وفي سياق القوة الثلاثية المؤلفة من القوات المسلحة الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان، أبقت جمهورية أفريقيا الوسطى على نشر نحو 100 فرد من أفراد القوات المسلحة الوطنية في أم دافوق، في السودان، لتعزيز الأمن في منطقة الحدود الثلاثية.

وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنةُ الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة العملَ مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز الإطار التشريعي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة في البلد.

استنتاج

تواصل الحكومة إحراز بعض التقدم في تنفيذ النقاط المرجعية، بدعم من البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين.

ويلزم إحراز مزيد من التقدم، لا سيما في تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وتشغيل نظام فعال لإدارة الأسلحة والذخائر. وسيكون استمرار تعاون الحكومة مع البعثة المتكاملة وشركائها الدوليين أمرا حاسما لإحراز مزيد من التقدم وفقا للأطر الاستراتيجية الوطنية ذات الصلة. وسيتطلب تنفيذ البرنامج بفعالية تطبيق الاتفاق السياسي من جانب جميع الأطراف الموقعة عليه. ومن الأهمية بمكان أن تفي الجماعات المسلحة بالتزاماتها الواردة في الاتفاق وأن تشارك مشاركة كاملة في البرنامج. وفي هذا الصدد، أحث مرة أخرى جميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى على الإصغاء إلى ندائي الموجه من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي والعودة إلى تنفيذ الاتفاق بالكامل.

وحتى الآن، شكلت استجابة مجلس الأمن بإدخال تعديلات على تدابير حظر توريد الأسلحة تأكيدا هاما للتقدم الذي أحرزته الحكومة. وفي هذا الصدد، أشجع السلطات الوطنية على أن تظل ملتزمة بالتقيد بمقتضيات حظر توريد الأسلحة وتنفيذ النقاط المرجعية الرئيسية المحددة. وتؤدي اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الخبراء أدوارا هامة في تحديد من ينتهكون حظر توريد الأسلحة وإدراج أسمائهم في قائمة الجزاءات. وأشير، في هذا الصدد، إلى أن اللجنة أدرجت في آب/أغسطس 2020 شخصا متورطا في الاتجار بالأسلحة في قائمة الجزاءات الخاصة بها. وأحث الحكومة والدول المجاورة لها على مواصلة تعاونها الإقليمي لمكافحة الاتجار بالأسلحة عبر الحدود.